قضية اليوم

الحريري يعرض نتائج «سيدر»: أخضعنا أنفسنا لنريح الجميع

«شراكة لحماية النموذج اللبناني». تلخص هذه العبارة التي قالها، أمس، رئيس الحكومة سعد الحريري أثناء عرض نتائج مؤتمر «سيدر»، كل ما يمكن أن يقال عن المؤتمر. فهذا النموذج الغارق بالفساد والزبائنية السياسية، سقط مراراً وانتُشل في مؤتمرات الدعم التي عقدت في باريس، ورابعها «سيدر»

محمد وهبة

«لمصلحة المواطن اللبناني وجيبته أخضعنا أنفسنا». «نقوم بما أنتم تريدونه». «نقوم بما يُخرج البلد من هذه الحالة، ونحن نعترف بأن هناك فساداً». بهذا الكلام ردّ رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري على منتقدي مؤتمر «باريس 4» أو «سيدر» الذين يشتبهون في كونه يشكّل وصاية اقتصادية دولية على لبنان. ردّه جاء في مؤتمر صحافي عقده، أمس، في السرايا الحكومية لعرض نتائج «سيدر»، إلا أنه بدلاً من نفي الشبهات، كرّسها موحياً بأن الوصاية هي رغبة اللبنانيين، وأن بيع الأصول العامة في بازار المجتمع الدولي هو وصفة ناجعة لمكافحة الفساد!

> حزب الله لم يعارض المؤتمر، بل تحفظ وقال إنه يريد مناقشة المشاريع، وهذا حقه

في الواقع، ورد في كلمة الحريري قبل بدء الأسئلة والأجوبة ردّ على هذه الشبهات أكثر إقناعاً. إذ قال: «CEDRE هو شراكة ما بين لبنان والمجتمع الدولي: شراكة لاستقرار لبنان، شراكة لتحقيق نمو مستدام، شراكة لإيجاد فرص عمل للشباب وشراكة لحماية النموذج اللبناني». إذاً، الهدف يكمن في حماية النموذج اللبناني القائم منذ انتهاء الحرب الأهلية. هذا النموذج بشقّه الاقتصادي، سقط أربع مرّات حتى الآن، ما استدعى إنقاذه بأربع عمليات تسوّل دولية، عُقدت كلّها في باريس، وسُمّيت باسم العاصمة الفرنسية ما عدا آخرها الذي سُمي، استدراكاً، «سيدر».

والمؤتمر الباريسي الأخير، قوامه الشراكة مع المجتمع الدولي والشراكة مع القطاع الخاص. برأي الحريري، يشكّل هذا المؤتمر خشبة خلاص. فهو من جهة «بداية لعملية تحديث اقتصادنا، بداية لإعادة تأهيل بنيتنا التحتية، بداية لإطلاق إمكانات القطاع الخاص وبداية لتحقيق النمو المستدام»، ومن جهة ثانية، يتضمن رؤية شاملة قائمة على أربع ركائز متكاملة: «برنامج إنفاق استثماري بالبنى التحتية، إصلاح مالي بمعدل 1% سنوياً (معدل خفض العجز نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)، إصلاحات هيكلية لتحديث الإدارة ومكافحة الفساد وتحديث التشريعات لعمل القطاع الخاص وإصلاحات قطاعية لتحقيق الفائدة القصوى من الاستثمارات بالقطاعات، استراتيجية لتطوير القطاعات الإنتاجية وزيادة حجم الصادرات».

يدافع الحريري عما يرتّبه هذا المؤتمر من زيادة مديونية على الخزينة بالقول إن القروض التي حصل عليها من سيدر «هي ميسرة جداً وبفائدة لا تتعدى 1,5% مع فترات سماح تراوح بين 7 و10 سنين، وآجال تتعدى الـ 25 سنة». وهذه القروض «لن تستعمل إلا لتنفيذ مشاريع بنى تحتية، لبنان بأمسّ الحاجة إليها، ومن دونها سيكون لبنان مضطراً إلى الاستدانة بفائدة تتعدى 7% من الأسواق». لماذا تعدّ هذه المشاريع ضرورية؟ يقول الحريري إن هذه المشاريع ستطلق عجلة النموّ الاقتصادي، وستخلق فرص العمل، وبما أنها «ممولة من البنك الدولي والصناديق العربية والأوروبية، ستكون خاضعة لرقابة هذه المؤسسات، والمناقصات والتلزيمات ستكون وفقاً لقوانيننا وإجراءاتها»، أي إنها لن تكون محكومة بمسار الفساد. ويضيف الحريري: «استقصدنا أن تكون هناك لجنة متابعة منبثقة من الدول والمنظمات التي حضرت لمؤتمر «سيدر»، لأننا نعرف أنّ لدينا مشكلة في موضوع الفساد وغيره. لذلك أخضعنا أنفسنا لنريح الجميع، ولكي نقول للمجتمع المدني وللجميع إننا نقوم بكل ما يلزم لكي لا يكون هناك فساد».

التوافق السياسي يشكّل مظلّة «للاستحصال على الإصلاحات» (هيثم الموسوي)

لم يقل الحريري أي نموّ سيحصل بنتيجة هذه الاستدانة، ومن يستفيد منها، ومن يدفع ثمنها. اكتفى بالقول إن هذا الأمر يحصل في ظل «توافق سياسي لم يكن موجوداً في السابق»، وإن هذا التوافق يشكّل مظلّة «للاستحصال على الإصلاحات»، إلا أنه لم يتوسّع في طبيعة الإصلاحات المنوي تنفيذها والتزام لبنان بها أمام المجتمع الدولي، بل ركّز على أنها ستكون «شفافة» وتهدف إلى «إيجاد إدارة (عامة) تستطيع أن تدير هذه المشاريع بشكل أفضل، وتفعيل الهيئات القانونية لتحريك الاقتصاد، سواء في الكهرباء أو الاتصالات أو الطيران المدني أو كل الهيئات التي أقمناها».

بهذا الكلام يبدو الهدف واضحاً من خلال التركيز على الإدارة التي تستطيع أن تدير هذه المشاريع. فالواضح أن تنفيذ هذه المشاريع سيكون منوطاً بمجلس الإنماء والإعمار، وليس بإدارة المناقصات أو أي إدارة لبنانية أخرى، إذ إن هذه الإدارات ستكون خاضعة لعملية إعادة هيكلة تطيح كل المكتسبات التي حققها العاملون في القطاع العام على مدى السنوات الماضية من تقديمات اجتماعية وسلاسل رتب ورواتب وأنظمة تقاعد. أما الهيئات القانونية التي يتحدث عنها الحريري، فهي هيئات ناظمة للقطاعات المذكورة ستشرف على تنظيمها بعد خصخصتها عبر الشراكة مع القطاع الخاص.

وردّاً على سؤال عن النظام الضريبي، قال الحريري إنه سيُعمل على إصلاح هذا النظام، من دون أن يحدّد شكل الإصلاح ولا أي شرائح يصيب. لكن رؤية الحريري وفريقه الاقتصادي لا تبتعد كثيراً عما طرحه صندوق النقد الدولي لجهة زيادة الضريبة على القيمة المضافة وزيادة الضريبة على استهلاك المحروقات.

الحريري وحزب الله و«سيدر»

كان لافتاً للانتباه أسلوب تعاطي الرئيس سعد الحريري مع الانتقادات التي وجّهها حزب الله إلى مؤتمرات الدعم ومناقشة كل مشروع على حدة. فقد قال رئيس الحكومة: «الحزب لم يعارض المؤتمر، بل تحفظ وقال إنه يريد مناقشة المشاريع، وهذا حقه، لم لا؟». لكنه قال أيضاً: «إذا ارادوا مناقشة كل مشروع على حدة، فلا مانع لدي إذا كانت هذه المناقشة ستكون علمية وتصبّ في مصلحة المواطن اللبناني ومنع الفساد. ولكن إذا كنا سنناقش هذه المواضيع من منطلق سياسي، فعندها سأمانع». كذلك عمل الحريري على تبسيط انتقادات حزب الله بالقول: «إذا كانت لدى أيّ كان حلول أخرى في هذا الموضوع، فليطرحها. أنا لم أضع مشروعاً من تلقاء ذاتي، بل شاركت فيه الجميع، وكل الكتل السياسية شاركت في وضعه. الخلافات حول مؤتمر سيدر تتمحور حول أولوية المشاريع».

البنك الدولي: شروط «باريس 4» لم تخضع للدراسة!

فيفيان عقيقي

على عكس ما رُوِّج له، تبلغ القيمة الفعلية لمجمل القروض الجديدة التي تعهّد البنك الدولي منحها للحكومة اللبنانية، في مؤتمر «باريس 4»، نحو 1,3 مليار دولار من أصل 4 مليارات مخصّصة لتنفيذ مشاريع في السنوات الخمس المقبلة. هذا ما أوضح، أمس، في جلسة أقامها مكتب البنك الدولي في بيروت، لمناقشة نتائج مؤتمر «سيدر» الذي عُقد نهاية الأسبوع الماضي في العاصمة الفرنسية باريس، ومساهماته فيها. هذا المبلغ يأتي مشروطاً بتنفيذ لبنان سلسلة من الالتزامات والشروط، يصفها تقرير «التقييم الاستراتيجي لبرنامج الاستثمارات العامة» الذي عرضه البنك الدولي، بـ«إصلاحات هيكلية وقطاعية ضرورية لضمان تحقيق الأهداف الأساسية للبرنامج الحكومي»، وتتضمّن «خفض الدين العام وتحقيق نمو اقتصادي وخلق فرص عمل». هذه الشروط يقرّ البنك الدولي نفسه، أنه وضعها ضمن التقرير الذي أعدّه «بطلب من الحكومة ومن دون إجراء أي دراسة لأثر هذا البرنامج على الاقتصاد الكلي، أو أي دراسة للتوقعات المحتملة لتطور النمو الاقتصادي وفرص العمل التي سيولّدها البرنامج الاستثماري»، باعتبار أن «مهمة إعداد هذه الدراسة أوكلت إلى صندوق النقد الدولي».

قيمة القروض الجديدة الفعليّة

بعد أن عدّت مساهمة البنك الدولي في القروض التي جرى التعهّد بمنحها في مؤتمر «سيدر» الأكبر، باعتبار أن حصّته من مجمل القروض بلغت نحو 39,2%، وهي بقيمة 4 مليارات دولار أميركي من أصل 10,2 مليارات، أُعلن عنها في ختام مؤتمر «سيدر»، أعاد المدير الإقليمي لمكتب الشرق الأوسط في البنك الدولي ساروج كومار جاه، عرض قيمة هذه القروض، ليتبيّن أنها تتوزّع بين «3,5 مليارات كقروض ميسّرة، منها نحو 1,7 مليار دولار مقرّرة ويجري تنفيذها راهناً عبر البرامج السنويّة، ونصف مليون دولار ستخصّص للاستثمارات التي تنفّذ عبر الـIFC الذراع المالية للبنك الدولي». وهو ما يعني أن القيمة الفعلية للتعهّدات الجديدة التي حصل عليها لبنان من البنك الدولي في مؤتمر «سيدر» لا تتجاوز 1,3 مليار دولار، وذلك إذا استثنينا المبالغ الجاري استعمالها راهناً (أي 1,7 مليار)، إضافة إلى أموال البرامج السنوية لدعم الدول المضيفة للاجئين (تبلغ مليار دولار).

شروط مكلفة!

يعدُّ المبلغ الإضافي الذي حصل عليه لبنان من خارج البرامج التي ينفّذها البنك الدولي سنوياً زهيداً، مقارنة بالشروط المفروضة عليه في خانة «الإصلاحات الهيكلية والقطاعية المطلوبة» الواردة في تقرير «البنك»، وهي شروط مُكلفة على المقيمين، ولم تخضع لأي دراسة لمعرفة آثارها وانعكاساتها على الاقتصاد الكلي بما يتضمّن خفض الدين العام، وخلق فرص العمل وتحقيق النمو.

ينحصر الهدف الحقيقي، بحسب ما ورد في التقرير التقييمي، بـ«استقطاب تدفقات استثمارية جديدة لتمويل مشاريع البنية التحتية، نتيجة المديونية العالية التي يرزح تحتها لبنان، على أن تسترجع كلفة هذه الاستثمارات، وأن تُدفع كلفة خدمة الدين، من الإيرادات التجارية (أي من مستخدمي الخدمات المقدمة في هذه المشاريع) أو من خلال إدراجها في الموازنة العامة وجبايتها من الضرائب». ويشير التقرير إلى أن «قدرات المصارف التجارية اللبنانية لتمويل المشاريع محدودة، على الرغم من موجوداته الرأسمالية المرتفعة». ويعيد ذلك إلى «ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في النظام المصرفي اللبناني بأطراف سنوياً».

> القيمة الفعلية لتعهدات البنك الدولي الجديدة في «سيدر» لا تتجاوز 1,3 مليار دولار

أمّا أبرز هذه الشروط، فتتمحور حول تطبيق الشراكة مع القطاع الخاص وتحسين ما يصفه بـ«بيئة الأعمال»، وتتضمّن:

ـ إقرار إطار مالي لخفض العجز ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، عبر خفض الدعم الممنوح إلى مؤسسة كهرباء لبنان، وتعديل تعرفة الكهرباء بالتوازي مع رفع الإنتاج،

ـ إقرار حزمة تشريعية تكفل تنفيذ مشاريع البنية التحتية وحمايتها في حالات تعثر المشروع أو تعثر أحد أطرافه، فضلاً عن ضمان الإقراض والتحكيم الدولي، لجذب الاستثمارات الأجنبية والخاصة وتوسيع مروحتها،

ـ وضع وزارة المالية استراتيجية لإدارة الالتزامات المالية والمطلوبات الطارئة، بما يضمن قدرة الدولة على سدادها وتأمين استمرارية المشاريع،

ـ تعزيز دور المجلس الأعلى للخصخصة عبر زيادة عدد موظفيه وتمويله وتنظيم وظائفه،

ـ تعديل قانون المشتريات العامة، وتطوير نظام إدارة الاستثمارات العامة، فضلاً عن إقرار استراتيجية لمكافحة الفساد، وتوحيد حساب الخزينة، وإقرار استراتيجية جمركية جدية لتسهيل التبادلات ورقمنتها.

من أبرز شروط «سيدر»: تعزيز دور المجلس الأعلى للخصخصة (أ ف ب)
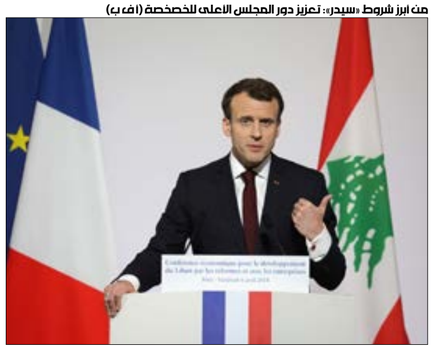

رفع تعرفة الكهرباء فوراً: «إصلاح» غير قابل للتحقيق

يتطرق البند 27 من جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء، اليوم، إلى «إنقاذ قطاع الكهرباء». وتدعو شروط باريس 4 إلى رفع الدعم عن الكهرباء من دون ربط ذلك بتحسن التغذية. أين تكمن مصلحة لبنان؟ وهل يمكن رفع التعرفة في ظل الواقع الحالي للكهرباء. وهل بإمكان الحكومة أن تسعى إلى إنقاذ القطاع، عبر إعادة ترتيب للأولويات ليست البواخر من ضمنها؟

إيلي الفرزلي

المطلوب بحسب الاستعمار الدولي المالي الجديد للبنان «إصلاحات» اقتصادية ليتسنى له الاستفادة من خيرات الجهات الدائنة. لا يناقش لبنان الرسمي بهذه الإصلاحات، بل يتبناها بالكامل، متخطياً المجتمع الدولي في الحماسة لها، بغض النظر عن مصلحة لبنان. الأمثلة كثيرة، وشهية السلطة مفتوحة على الخصخصة و«المشاركة» بين القطاعين الخاص والعام ومد اليد على حقوق المتقاعدين وزيادة الضرائب وإلغاء الدعم عن الكهرباء...

زيادة تعرفة الكهرباء سبق أن اقترحتها كهرباء لبنان في عام 2014، كما عرضتها وزارة الطاقة على مجلس الوزراء في عام 2016، ثم تكرر الأمر مع الوزير الحالي سيزار أبو خليل عندما قدم «الخطة الإنقاذية» في آذار 2017.

في خطته الأخيرة، ربط وزير الطاقة بين زيادة التعرفة الكهربائية وزيادة القدرات الإنتاجية في معامل الإنتاج وبين زيادة ساعات التغذية التي سوف يستفيد منها المواطنون. وبموجب القرار الرقم 1 تاريخ 2017/3/28، وافق مجلس الوزراء على هذه الخطة المتضمنة زيادة التعرفة بحوالى 42,6% كمعدل وسطي، بحيث يرتفع سعر مبيع الكيلوات/ ساعة من 132,1 إلى 188 ليرة.

ما رشح عن باريس 4 من معلومات حول مسألة التعرفة تحديداً، تعيد خلط الأولويات. ثمة دفع باتجاه تزامن خطوتي زيادة التعرفة وبدء تنفيذ مشاريع زيادة الإنتاج، لا تدريجياً وربطاً بزيادة الإنتاج وتحسن التغذية، كما اقترح وزير الطاقة، الذي اعتبر أن زيادة التعرفة يجب أن تترافق مع تحسن ملموس للتغذية بعد وضع المعامل الجديدة على الشبكة ليرتفع بذلك عدد ساعات التغذية من 12 ساعة إلى 21 -22 ساعة (3 ساعات من خلال معملي الذوق والجية و7 ساعات من خلال البواخر).

سياق الأمور يشير إلى أن صفقة البواخر لا تزال متعثرة، في ظل إصرار وزارة الطاقة على تخطي القانون وتخطّي ملاحظات إدارة المناقصات، وهو الأمر الذي يحول دون السير بهذا الحل، المقدرة تكلفته بـ 1,8 مليار دولار.

يشير البند رقم 27 في جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء التي ستعقد اليوم في القصر الجمهوري، إلى أن وزارة الطاقة ستعرض «الإجراءات الموجب اتخاذها بأسرع وقت ممكن لإنقاذ قطاع الكهرباء». هل صار للوزارة تصور إنقاذي بديل للبواخر، أم أن الخطة الطارئة التي طرحتها في آذار 2017 لا تزال وحيدة في الميدان (البواخر وزيادة التعرفة)؟

(مروان طحطح)

ترتيب أولويات القطاع

من يريد إنقاذ القطاع فعلاً عليه أن يعيد ترتيب أولوياته. بمعنى آخر، يؤكد مصدر متابع أن البداية تكون بالتخلص من حل البواخر الباهظة الثمن، والتي تشكّل في ظل الواقع الحالي مغامرة مالية غير محسوبة لن تساهم إلا في زيادة العجز، وخاصة أن أحداً لم يقدم تفسيراً مقنعاً لكيفية التعاطي مع الانعكاسات المالية لاستئجار البواخر وتوفير التمويل اللازم لها خلال الفترة التي تسبق ورود تدفقات رفع التعرفة. وعليه، فإن إنقاذ القطاع يبدأ بمعالجة مشاكله العالقة، ومنها الخلاف على معمل دير عمار، وتأهيل معمل الذوق بعد سقوط مشروع تأهيل معمل الجية، إيجاد حل لوصلة المنصورية المتعثرة منذ سنوات، وكذلك معالجة أوضاع مؤسسة كهرباء لبنان المالية والإدارية والتقنية. وقبل هذا وذاك، البحث في مسألة تمديد عقد الباخرتين الحاليتين، بعد إعادة التفاوض على السعر، إضافة إلى العمل على وضع الحلول الدائمة (المعامل) موضع التنفيذ.

> هل «ينقذ» مجلس الوزراء قطاع الكهرباء ولو بنقض البواخر؟

لكن، هل يستجيب مجلس الوزراء للضغوط الدولية التي تشدد على أولوية وقف الهدر عبر تخفيض الدعم عن الكهرباء؟ هل يحتمل اللبنانيون زيادة تعرفة كهرباء لبنان بالتزامن مع دفعهم فاتورة المولد الخاص أيضاً؟ علماً بأنه حتى مع افتراض تحسّن التغذية إلى 20 – 22 ساعة، هل ثمة من يضمن انخفاض فاتورة المولد، فالواقع يؤكد أن أصحاب المولدات يضعون سعراً مقطوعاً لا يرتبط بعدد ساعات التغذية بل بحجم الاشتراك، وهذا يعني أن تعرفة المولدات لن تنخفض بشكل ملحوظ، في حال زيادة عدد ساعات التغذية بالتيار.

من يتحمل مسؤولية الهدر والفساد؟

في مطلق الأحوال، فإن السعي إلى تزامن زيادة التعرفة مع بدء إجراءات زيادة التغذية وليس اكتمالها، لا يبدو ممكن التنفيذ، حتى لو حلت مسألة معمل دير عمار، التي يتردد أن الحكومة اللبنانية تفاوض الشركة اليونانية من أجل عدم لجوئها إلى مقاضاة الدولة اللبنانية، من خلال تحسين ظروف العقد ودفع الضريبة على القيمة المضافة.

كذلك يتبين أنه ليس كافياً ربط زيادة التعرفة بزيادة الإنتاج، إذ إن الأهم هو ربط رفع التعرفة باستقرار زيادة ساعات التغذية بشكل مقنع، يأخذ في الاعتبار القرار المتخذ بإزالة معمل الجية القديم ومراعاة شروط ورقة سياسة قطاع الكهرباء، لناحية عدم المس بشرائح المستهلكين من ذوي الدخل المحدود، وإلغاء بدل التأهيل المعمول به حالياً بشكل مخالف للقانون (التعرفة تشمل رسم العداد وبدل التأهيل وسعر مبيع الطاقة).

ثم هل يعقل البدء برفع التعرفة من دون احترام مبدأ العدالة، أي هل يعقل تحميل المواطن أعباء الهدر والفساد وسوء الإدارة المالية لمؤسسة كهرباء لبنان وعجزها عن ضبط مواردها واعتمادها على الشركات الخاصة من دون توفير الجهاز اللازم، حتى للإشراف على تنفيذ عقودها مع تلك الشركات؟ إضافة إلى ذلك، ألا يجب تقديم تفسير مقنع لكيفية معالجة الهدر غير الفني الناتج من سرقة الكهرباء، والذي فشلت شركات مقدمي الخدمات في تخفيضه، وكذلك كيفية معالجة الهدر الناتج من استهلاك النازحين السوريين، الذي يؤدي، في الوضع الحالي وقبل زيادة الإنتاج من طريق استئجار بواخر جديدة، إلى إهدار ما يزيد على 490 ميغاواط تكلف الدولة ما يزيد على 330 مليون دولار وحرمان اللبنانيين من خمس ساعات تغذية، وفقاً لأدبيات وزير الطاقة.

إلغاء القروض أفضل

بالرغم من أن اقتراح زيادة التعرفة في الخطة الإنقاذية التي قدمها وزير الطاقة لا يتحدث عن شمول هذه الزيادة امتيازات التوزيع، هل يمكن رفع التعرفة واستثناء امتيازات التوزيع، في ضوء فشل تجربة رفع التعرفة بموجب قرار مجلس الوزراء الذي تمكن أصحاب الامتيازات من إبطاله لدى مجلس شورى الدولة؟

كل ذلك يعني أن تخفيض عجز الكهرباء، الذي يشكل أحد مطالب باريس 4 ليس ممكناً في الوقت الراهن من خلال رفع التعرفة، حتى لو كانت النتيجة تأخير الحصول على القروض المتعلقة بالقطاع لسنة أو لسنتين، أو حتى إلغاءها. ربما يكون ذلك من مصلحة لبنان أكثر.

آل ناصرالدين يسلّمون مطلوباً

سلّمت عشيرة آل ناصرالدين في الهرمل إلى مخابرات الجيش اللبناني، أمس، المدعو ع. ناصرالدين المطلوب للقضاء اللبناني بجرائم قتل وخطف.

وأعلنت قيادة الجيش ـ مديرية التوجيه، إحالة ناصرالدين على القضاء المختص، مشيرة إلى انه مطلوب بجريمتي قتل إحداهما بحق زوجته، فضلاً عن الاشتباه في إقدامه على الإتجار بالمخدرات وتعاطيها وسرقة سيارات، بالإضافة إلى الاشتباه في قيامه أخيراً بخطف السوري عمر محمد كرمي الذي تم تحريره من قبل مديرية المخابرات.

(الأخبار)